

## المعيار الدولي للمراجعة (315): تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها يركز هذا المعيار على مسؤولية المراجع في تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، من خلال فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية. \*هدف المعيار: \*يهدف المعيار لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الاقرارات، مما يُمكن المراجع من تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لمخاطر التحريف الجوهرى. \*متطلبات المعيار: \* \* \*إجراءات تقييم المخاطر: \* يجب على المراجع تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى القوائم المالية ومستوى الاقرارات. وتشمل هذه الإجراءات: \* \*الاستفسارات: \* يجب على المراجع إجراء استفسارات من الإدارة أو الأفراد المعنيين في وظيفة المراجعة الداخلية، والأفراد من خارج المنشأة الذين يملكون معلومات تساعد في تحديد مخاطر التحريف الجوهرى. \* \*الإجراءات التحليلية: \* استخدام بيانات مالية وغير مالية لتحليل العلاقات بين مختلف العناصر المالية، مثل العلاقة بين المبيعات والمساحة المخصصة للبيع. \* \*الملاحظة والتقصي: \* الحصول على معلومات عن المنشأة وبيئتها من خلال ملاحظة العمليات، ودراسة المستندات والسجلات، والاطلاع على التقارير التي تعدها الإدارة. \* \*ملاحظات إضافية: \* \* تُستخدم معلومات مجمعة على مستوى عال كإجراءات تقييم المخاطر، لكن نتائجها توفر مؤشر مبدئي عام عن احتمالية وجود تحريف جوهرى. \* تُستخدم معلومات إضافية إلى جانب الإجراءات التحليلية لمعرفة طبيعة المخاطر بشكل أعمق.